أزمة الانتقال الديموقراطي في ليبيا ورهان الانتخابات الرئاسية 2021: هندسة العقد الاجتماعي

The crisis of democratic transition in Libya and the bet of the presidential elections 2021: engineering the social contract

- بلال أوصيف، دكتور في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.[1]
- جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- الهاتف: 0792.62.66.50

- ملخص:

تُناقش هذه الدراسة أزمة الانتقال الديموقراطي في ليبيا بعد ثورة 17 فيفري 2011 وإشكالية مأسسة السلطات في ظل الفراغ المؤسساتي والانهيار الاقتصادي والفوضى الأمنية بتحول ليبيا إلى حالة الطبيعة حسب الفكر الهوبزي وحالة حرب الكل ضد الكل، وهو ما تولّد عنه بروز معضلة الثقة بين القبائل الليبية لأزيد من عشر سنوات كاملة، كما بات رهان إجراء الانتخابات الرئاسية ذو أهمية وخطورة في نفس الوقت، فآلية بناء العقد الاجتماعي وضمان التعايش السلمي الآمن يمران عبر جسر التوافق الوطني وبمعزل عن الولاءات الضيقة للجماعات الاجتماعية الضيقة والتطلع لبناء الدولة الوطنية التي تذوب فيها الاختلافات القبلية والخلافات الإيديولوجية، كما سيتم تحليل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على واقع ومستقبل مشروع بناء الدولة الوطنية في ليبيا، بالتطرق إلى معضلة الشرعية وإشكالية التدويل لها إقليميا (دول الجوار) ودوليًا (القوات الأطلسية). كما ستحاول الورقة البحثية التطرق الى نقاش الانتخابات الرئاسية المقررة يوم 24 ديسمبر 2021 ومدى شفافية ونزاهة العملية السياسية وواقع الضمانات القانونية والتنظيمية لإنجاح الفعل الانتخابي من خلال تشخيص خيار العملية السياسية (الرئاسيات) كآلية لإنهاء الانقسام القبلي الداخلي شرقًا وغربًا وبناء التوافق السياسي والاندماج الوطني بعيدا عن تهديدات العودة إلى النظام الفيدرالي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديموقراطي، العقد الاجتماعي، الانتخابات الرئاسية، الدولة الوطنية، ليبيا.

- *Abstract :*

This study discusses the crisis of democratic transition in Libya after the revolution of February 17, 2011, and the problem of institutionalizing the authorities in light of the institutional vacuum, economic collapse, and chaos by transforming Libya into a state of nature according to Hobbesian thought and a state of war of all against all, which resulted in the emergence of the dilemma of trust between Libyan tribes for more than For a whole ten years, the stakes of holding presidential elections have become important and dangerous at the same time. The mechanism of building a social contract and ensuring peaceful and secure coexistence passes through the bridge of national consensus, in

[1]- البريد الإلكتروني: *o.billel34@gmail.com*

isolation from the narrow loyalties of narrow social groups and the aspiration to build a national state in which tribal differences and ideological differences dissolve.

The impact of internal and external variables on the reality and future of the project of building a national state in Libya will be analyzed, by addressing the dilemma of legitimacy and the problem of its internationalization regionally (neighboring countries) and internationally (Atlantic forces). The research paper will also attempt to address the discussion of the presidential elections scheduled for December 24, 2021, the extent of the transparency and integrity of the political process, and the reality of legal and organizational guarantees for the success of the electoral act by diagnosing the option of the political process (presidencies) as a mechanism to end the internal tribal division east and west and build political consensus and national integration away from threats Return to the federal system in Libya.

Keywords: *democratic transition, social contract, presidential elections, national state, Libya.*

مقدمة:

صُنفت ليبيا بعد عشر سنوات من انهيار نظام معمر القذافي ضمن خانة الدولة الفاشلة بالنظر إلى تعدّد الأزمات الداخلية وتعقّدها أبرزها الفراغ المؤسساتي والتدهور الاقتصادي وسيطرة مظاهر العنف والعنف المضاد نتيجة غياب الشرعية والثقة بين الليبيين، إلى جانب عسكرة الفواعل الفوق وطنية للقبائل الشرقية من ليبيا وتغذيتها بخيارات الانفصال عن الشرق الليبي بتبني النظام الفيدرالي، فقد شّكلت ليبيا الاستثناء مقارنة بدول ثورات الربيع العربي عام 2011 على غرار كل من تونس ومصر، بمخرجات ثورة17 فيفري بعدما شهدت تعثرًا لمسار الانتقال الديموقراطي بتوالي الانقسامات الداخلية وتعاقب الحكومات والبرلمانات الليبية دون الوصول إلى العقد الاجتماعي بتبني التوافق الوطني بين القبائل الليبية واستمرار الصراع القبلي في غياب لسلطة فوقية وحيدة تحظى بالإكراه المادي المشروع. فقد تقرر بوساطات إقليمية ودولية اختيار يوم 24 ديسمبر 2021 يوما لاجراء الانتخابات الرئاسية في ليبيا وبعث مسار الانتقال الديموقراطي بمأسسة السلطة العليا في البلاد قبل المرور إلى إصلاحات سياسية واقتصادية تعقبها، فقد بات الفعل الانتخابي الآلية الموضوعية والواقعية المناسبة في ظل الظروف الاقتصادية، السياسية والأمنية والتصدي لتهديدات الانقسام الجغرافي والوطني ودعم المشروع الوطني، فالانتخابات الرئاسية الليبية بقدر ما لها من الأهمية، الحوافز والحواجز، فإنها تحمل الكثير من الخطورة في حال وصلت الى طريق مسدود. **وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:**

إلى أي مدى تُشكل الانتخابات الرئاسية في ليبيا شهر ديسمبر 2021 آلية فعالة لتأسيس العقد الاجتماعي وتحقيق الانتقال الديموقراطي؟

ومن أجل التعمق أكثر في الدراسة وتشخيص متغيراتها بدقة فقد لزم ذلك الوقوف عند المحاور البحثية التالية:

المحور الأول: معضلة تعثر المسار الديموقراطي في ليبيا بعد ثورة 2011: تعقيدات الداخل وتأثيرات الخارج.

المحور الثاني: إشكالية الولاء/ الانتماء القبلي في ليبيا وتهديدات الاندماج الوطني.

المحور الثالث: مشروع العقد الاجتماعي ومَخرج رئاسيات ديسمبر 2021: السياق، البيئة والسيناريوهات.

– تقسيمات الدراسة:

1.معضلة تعثر المسار الديموقراطي في ليبيا بعد ثورة 2011: تعقيدات الداخل وتأثيرات الخارج.

لا يمكن فهم أزمة الانقسام الإقليمي والمؤسساتي وتحليل معضلة تعثر وعرقلة عملية الانتقال الديموقراطي السلس في ليبيا بعد 2011، خاصة في ظل تعاقب الحكومات المؤقتة وكذا الانقسام الداخلي والفوضى الأمنية بتفشي ظاهرة الجماعات المسلحة والقبائل التي تم عسكرتها وكذا الفراغ المؤسساتي على جميع المستويات المركزية والمحلية، دون التطرق إلى المتغيرات الداخلية والخارجية هذه الأخيرة التي لعبت دورًا مركزيًا في الوصول بليبيا إلى خانة الدولة الفاشلة التي تعاني الأزمات السبعة من أزمة تغلغل، أزمة هوية، أزمة شرعية، أزمة مشروعية، أزمة تعايش، أزمة مأسسة السلطة، أزمة المشاركة السياسية، فليبيا اليوم وبعد 10 سنوات كاملة من تاريخ إنهاء حكم معمر القذافي المستبد، مازالت تعاني الولاءات الخارجية والتعقيدات الداخلية في ظل تعدد الولاءات القبلية وللجماعات الاجتماعية التقليدية دون الانطواء تحت راية الوحدة والهوية الوطنية الجامعة التي تذوب فيها مختلف الفوارق الاجتماعية.

1.1. مؤشرات تعثر الانتقال الديموقراطي في ليبيا (2011–2021)

يعتبر الانتقال الديموقراطي خطوة رئيسية من مراحل التحول الديموقراطي بشكل عام، نظرا لتميزها بنوع من الأهمية والخطورة في الوقت ذاته، باعتبارها أحد مرتكزات العملية الديموقراطية الحقيقية، ففي حاله فشلها فإنها ستفرز نظم سياسية تسلطية هجينة يشارك فيها عناصر النظام السياسي التسلطي الجديدة التي تنادي بالديموقراطي في تسيير وإدارة المرحلة الانتقالية، قصد تأسيس نظام سياسي جديد.[1] فالانتقال الديموقراطي في ليبيا يكتسي الأهمية البالغة لوضع القطيعة النهائية مع الممارسات السابقة للنظام السابق والتطلع لبناء ليبيا آمنة وديموقراطية بعيدة عن المنظمات الاقتصادية والسياسية التي حولت ليبيا إلى مجتمع استهلاكي بدرجة مئوية كبيرة جدًا وتعتمد خزينتها على مداخيل الريع وفقط دون الانتاج أو التصدير خارج المحروقات، كما تكمن خطورة تواصل تعثر المسار الديموقراطي في العودة بليبيا ليس فقط إلى نقطة الصفر، بل إلى ما دون ذلك بتحول ليبيا إلى دولة مهددة بالانقسام في ظل الانقسام الداخلي والاستقطاب الخارجي المدعم لخيار الفيدرالية ليسهل التقسيم الجغرافي.

[1] مهنا محمد ناصر، **نظرية النظم السياسية**، المكتب الجامعي الحديث، ص 112

لم تستطع الثورة في ليبيا القضاء كليةً على نظام معمر القذافي، بل إن الثورة المضادة بدأت مبكرا منذ اليوم الأول للثورة بإعلان تحرير البلاد نهائيا من حكم معمر القذافي، بينما حاول آخرون خلق فراغ سياسي وجوهري في البلاد، فجوهر الصراع السياسي والعسكري في ليبيا هو صراع بين ثورة 17 فيفري وقوى الثورة المضادة التي تتشكل من الدولة العميقة وجماعات النظام السابق، فإذا كان القول الفصل للنخب السياسية والعسكرية في تحديد مصير الثورة في كل من مصر وتونس فان الوضع مختلف في ليبيا، حيث أن التركيبة القبلية في ليبيا هي التي يمكن أن يكون بيدها تحديد مآل الأحداث هنالك، مثل تلك الجامعات التي كانت موالية للقذافي في دول الساحل الى حمل السلاح هي الأخرى لتحقيق مصالحها القبلية والاثنية – الطوارق مثلاً- فنظام معمر القذافي هو من خلق حالة الفوضى وأطلق فزاعة الانقسام القبلي بهدف مواصلة سيطرته على الشعب الليبي وما ضاعف من تأزم الوضع بعد الثورة غياب الأحزاب السياسية و الفراغ السياسي في ليبيا مقارنة بكل من تونس ومصر.[1]

فرغم تزامن الثورة الليبية مع الثورتين التونسية والمصرية، وكذا الاشتراك في عامل التواصل الإقليمي للدول الثلاث مع ليبيا، فضلا على الطابع العربي والإسلامي، إلى جانب تبني أسلوب الثورة عبر الظاهرات والاحتجاجات في الشوارع في تشابه شبه تام في الآلية والوسيلة على الأقل في بداية الثورات، إلا أنّ ليبيا صنعت الاستثناء بشكل السلبي من خلال تأخرها في بعث المؤسسات الانتقالية والفراغ السياسي والمؤسساتي وكذا الفوضى الأمنية، كما أنّ الخصوصية القبلية للمجتمع الليبي جعلت من مهمة الدفع بالجماعات الاجتماعية إلى تبني الانتقال الديموقراطي التدريجي على شاكلة كل من تونس ومصر، أمر صعب المنال، فالتركيبة القبلية والتعقيدات الداخلية خاصة في انتشار السلاح وتجييش وعسكرة القبيلة في ليبيا، فضلاً عن غياب الثقافة الديموقراطية للقبائل الليبية و إسناد السلطة فيها لشيوخ القبيلة، دون إغفال التدخل الخارجي الأطلسي عسكريا في ليبيا ما أجج الوضع أكثر وأزّم العملية الانتقالية أيضًا، إذن هي كلها عوامل ضاعف من الأزمة الليبية وجعلت عملية الانتقال الديموقراطي فيها شبه مستحيلة طيلة السنوات العشر الماضية.

إن نظرية الصراع القائمة على فكرة غياب الانسجام والتوازن أو وجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية في وسط اجتماعي معين سواء بين الجماعات الاجتماعية الصغيرة أو الكبيرة كالعشائر أو القبائل أو العائلات وحتى الشعوب والأمم، يمكن إسقاطها على الحالة الليبية لما بعد ثورة 2011.[2] فالصراع رغم أنه حالة طبيعية وصحية في المجتمعات التعددية، غير أنه يمكن في الكثير من الأحيان أن يتحول إلى حالة مرضية، خاصة في ظل غياب سلطة فوقية من شأنها أن تستعمل قوة الإكراه المادي المشروع من أجل إنهاء الصراع الذي قد يتطور إلى حرب أهلية ، وهو ما ينطبق على الوضع الليبي في ظل الصراع القبلي الذي لم يجد سوى من يغذيه من أجل الدخول في حروب أهلية بالوكالة من قوى خارجية هدفها الاستثمار في الفوضى بما

---

[1] مليكة بوضياف، **إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية و القبلية والدولة المدنية: الانتقال الى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي**، مجلة أكاديميك، العدد الخامس، جوان 2016، ص 215

[2] الأزهر ضيف، جميلة زيدان، **نقد نظرية الصراع واسقاطها**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 20، ديسمبر 2016، ص 192.

يخدم أجندتها الجيوسياسية واقتصادية في المنطقة ككل، فالصراع القبلي وحالة العسكرة للقبيلة عطلت مسار الانتقال الديموقراطي بعد عقد من زمن إسقاط النظام المستبد.

ولم تتوقف عملية فشل الانتقال الديموقراطي على الجانب السياسي، الأمني والجغرافي فحسب، بل امتد الفشل إلى الانهيار الاقتصادي في ظل رغبة القبائل الليبية وكانت التي كانت معارضة لنظام معمر القذافي إلى حجز مكانها جغرافيا لتعظيم الثروات وتعويض عقود التهميش والإقصاء من دائرة الامتيازات والدفع بالميليشيات المسلحة لربح أكبر قدر ممكن من المكاسب والمناصب السياسية والسيادية على جميع المستويات، فحالة الفوضى و حالة حرب الكل ضد الكل في ظل سيادة الفوضى والنهب للثروات جعلت الاقتصاد الليبي يتأخر بعشرات المراتب ويتذيل الترتيب العام وخاصة في ظل النهب والاستنزاف للثروات الباطنية من المحروقات من القوى المتدخلة خارجيا سواء من القوى الإقليمية أو الدولية.

فالدولة الريعية الليبية في المرحلة الانتقالية تعاني من "لعنة الموارد" المتمثلة أساسًا في الثروة النفطية، إذ تمتلك ليبيا أكبر احتياطي من النفط في إفريقيا والسابعة في العالم، وقد ألقت " لعنة الموارد" بظلالها على الأمن المجتمعي بشكل رهيب وهذا ما تجلى في مؤشرات عدة أبرزها، ارتفاع مدركات الفساد في ليبيا بعد القذافي بشكل رهيب، محتلة المرتبة 161 من بين 168 مرتبة عالميا والمرتبة الأخيرة عربيًا حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2015.[1]

2.1. تقييم التدخلات الخارجية ومدى تأثيراتها على مسار الانتقال الديموقراطي في ليبيا بعد الثورة

لا يمكن تفسير جوهر الصراع السياسي والعسكري في ليبيا خارج سياق متغيرات حركة الثورة في العالم العربي، فالسعودية والامارات تعطلان مسار التحول الديموقراطي اذ تلعب الامارات دورا بارزا، فاعلاً وعلانيا في محاربتها للحراك الاجتماعي، بينما تقوم الحكومة المصرية بدعم وتأييد علني للثورة المضادة، إذ أصبحت ليبيا ساحة للحرب بالوكالة من خلال الحملات الإعلامية والدعم المالي واللوجستيكي لخليفة حفتر، في حين تدعم قطر وتركيا والسودان الجانب الآخر لتعميق الانقسام، أما الجزائر فاتخذت الدور الثابت بعدم التدخل والانحياز لأي طرف كان من أطراف الصراع في ليبيا والجزائر ترفض التدخل العسكري في ليبيا وتُرجح الحل السياسي السلمي، فيما تواصل فرنسا وبريطانيا وأمريكا مباحثاتها وتواصلها مع جميع أطراف الصراع، في حين تُخفي لقوى الثورة المضادة لتقديرها الخاطئ بأنها تملك أدوات الحسم العسكري.[2] إن تحقيق تحولاً ديموقراطيًا ناجحًا يتوقف على الدور الذي ستُظهره القوى الخارجية ومدى التأثير الإيجابي أو السلبي على درجة ومستوى العملية الديموقراطية وخاصة على مدى تشجيع محاولات التغيير السلمي السلس من خلال الدعم التقني واللوجستيكي ومنح الدعم لليبيين بدلاً من البقاء موضع المتفرج والمحايد بعدما كانت ليبيا الوحيدة التي عرفت التدخل العسكري فيها مقارنة بدول الربيع

---

[1] كربوسة عمراني، **الدولة الليبية الريعية في ظل المرحلة الانتقالية "دراسة في الفرص السياسية والمشاهد المستقبلية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 02، 2019، ص 176.

[2] مليكة بوضياف، **المرجع سابق الذكر**، ص 216

العربي.[1] فليبيا لم تكن طيلة العقد الماضية بداية من فيفري 2011 إلى اليوم بمعزل عن المتغيرات الإقليمية والدولية التي تدخلت بصورة مباشرة وغير مباشرة خلال الأزمة.

ولأن جوهر تحليل الدول في العلاقات الدولية ينطلق في كيفية أمن واستقرار الدول خاصة بما يُعرق بمركب الأمن الإقليمي ولا يمكن فهم ودراسة تكلفة الانتقال الديموقراطي في ليبيا بمعزل عن تفاعل دول الجوار والقوى الدولية وتبرز أهم هذه التحديات التي تواجه الليبيين:

- انتشار السلاح ومأزق الجماعات الإرهابية المسلحة.
- إشكالية اللاجئين الإرهابيين والهجرة غير الشرعية.
- تكلفة التدخل الخارجي في المنطقة.[2]

لقد تباينت التدخلات الخارجية بداية من الحلف الأطلسي العسكري للقضاء على نظام معمر القافي مع بداية الثورة، غير أن التدخلات العسكرية والإنسانية لم تتوقف عند قوات الشمال الأطلسي بل تعدت إلى القوى الإقليمية والدولية ، فقد وقفت مصر إلى جانب خليفة حفتر في الشرق الليبي بمعية الدعم المالي والماديمن الإمارات وقطر وفرنسا والمملكة العربية السعودية والسودان وغيرهم ، فيما استندت الحكومة الوطنية المعترف بها دوليا نهاية 2019 إلى سند تركيا من أجل وقف زحف خليفة حفتر واستعادة التوازن الوطني العسكري اللوجيستيكي، في صورة لحروب بالوكالة على الآراضي الليبية، فالتدخلات لم تكن بريئة، فقد كانت براغماتية ومتباينة بين التصعيد والتهدئة.

يحدث هذا في الوقت الذي وقفت كل من الجزائر و تونس موقف الرافض للتدخل العسكري في ليبيا، ووقتنا مع الحل السياسي السلمي السلس من خلال الحد من الاقتتال الداخلي الذي من شأنه أن يُؤزم الوضع الأمني و الاقتصادي أكثر وهو ما تسعى له الدول المتدخلة عسكريا لمواصلة نهب ثروات ليبيا ، فطول الأزمة يخدم المصالح الخارجية و الأطراف المتدخلة، فالجزائر التي تجمعها مع ليبيا قرابة الألف كيلومتر غربًا رافعت من أجل وقف نزيف الدم الليبي والدعوة للحوار ليبي –ليبي من خلال جمع الليبيين على طاولة المفاوضات بوساطة جزائرية إذا طلب منها ذلك من القبائل الليبية وأطراف الصراع، كما أكدت الجزائر على أنها تقف على مسافة واحدة من كل الليبيين وتُفضل الانتخابات كآلية لمأسسة السلطات و استعادة الأمن مع خروج كافة الفواعل الخارجية و المرتزقة التي أزمت الوضع الليبي أكثر بعد التدخلات الخارجية عبر القوة الخشنة أو الناعمة التي خرقت مبدأ سيادة ليبيا. فالجزائر تصر على حسن الجوار الايجابي وكذا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كونها كاملة السيادة وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، فالموقف الرسمي الخارجي الجزائر لا تسوده الضبابية وهو صريح ومباشر وواضح

---

[1] عبد السلام محمد إبراهيم مخلوف، **مخاطر الصراع الليبي وتداعياته على الأمن القومي الخارجي: دراسة استقصائية تحليلية**، أدرار: المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02 ديسمبر 2020، ص 15

[2] **المرجع نفسه**، ص 16

وعلني، وهو الموقف الذي كان يخدم الحكومة الليبية في بداية الأزمة وهو رفض التدخل العسكري الأطلسي في الأزمة الليبية كونه سيهدد الاستقرار الأمني بالمنطقة عموما.[1]

فقد سعت الجزائر عبر المحادثات الليبيين لأطراف الصراع في ليبيا و المشاركة في مؤتمر برلين 1 عام 2020 ومؤتمر برلين 2 عام 2021 وكذا التنقلات لدول الجوار الليبي وكذا استضافة لوزراء الخارجية لدول الجوار الليبي بالجزائر شهر أوت 2021 من أجل تكريس الحلول السلمية وبعث جهود التسوية السلمية للأزمة الليبية و التأكيد على مخرج الانتخابات الرئاسية يوم 24 ديسمبر 2021من أجل إنهاء الاقتتال الداخلي والاتجاه نحو بناء دولة المؤسسات والحد من الفوضى وإخراج المرتزقة من البلد، فضلا عن ضمان سلطة عليا واحدة موحدة تتميز بالشرعية والمشروعية والتي أفرزتها الانتخابات الرئاسية.

أزّمت معضلة انتشار الأسلحة لدى القبائل الليبية شرقا وغربا بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، الوضع أكثر فأكثر في ظل ظهور مواجهات ميدانية مباشرة في صورة للعنف و العنف المضاد والذي خلف المئات من القتلى، وهو ما عرقل المساعي الحثيثة للحوار من خلال محاولة دول الجوار خاصة الجزائر وتونس والغرب بدرجة أقل (اتفاق الصخيرات 2015) لجمع الليبيين على طاولة المفاوضات والمحادثات الرسمية السلمية لإنهاء الاقتتال الداخلي بين القبائل الليبية وحل معضلة الصراعات الصفرية التي لا تخدم ليبيا إطلاقًا، غير أن لغة السلاح ظلت هي السيد لدى القبيلة الليبية خاصة التي كانت معارضة لنظام معر القذافي والتي كانت التهميش والإقصاء المنهج لأزيد من أربعة (04) عقود كاملة.

لعبت قطر دورا كبيرا في تمويل الثوار ومساندتهم ضد القذافي ودعم المجلس الوطني الانتقالي، عبر الاعتراف المبكر به، لكن سرعان ما قامت بتعديل موقفها من خلال دعم شبكة من الثوار الإسلاميين والجماعات الإسلامية المتشددة، وتزويدها بالمال والسلاح، إلى جانب الدعم المالي واللوجيستيكي من قبل الإمارات العربية المتحدة وكذا مصر بوقوفها إلى جانب الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر، وأكثر من ذلك فقد ذهب الدعم حد المشاركة بطائرات إماراتية في قصف للمواقع المناوئة لحكومة طبرق بالعاصمة طرابلس في أوت 2014.[2]

2. إشكالية الولاء/ الانتماء القبلي في ليبيا وتهديدات الاندماج الوطني

تميزت المرحلة الانتقالية التي تلت الخروج من النظام الاستبدادي للرئيس السابق معمر القذافي بالكثير من المعوقات الاقتصادية والعقبات السياسية، والحواجز المؤسساتية والأمنية في ظل غياب البدائل الليبية الواقعية والموضوعية لما بعد ثورة 17 فيفري 2011، فقد ظلت ليبيا طيلة العقد الماضي تعيش حالة "حرب الكل ضد

---

[1] صورية زاوشي،**الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، ص 144 .

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق**،مجلة دراسات الشرق الأوسطية، السنة 19، العدد 71، ربيع 2015، ص ص 20، 21

الكل"، الانقسام الهوياتي وتفاقم أزمة العنف والعنف المضاد بين القبائل الليبية، مما أدى إلى عرقلة عملية مأسسة السلطات الديموقراطية، وبناء مجتمع مدني قوي، فاعل وفعّال، ما تولّد عنه انتقال ليبيا من "الجماهيرية" إلى الجهوية والفئوية دون الجمهورية في ظل التشتت المجتمعي والتجييش القبلي بإيعاز من فواعل إقليمية مجاورة ودولية تستهدف بلقنة ليبيا بما يخدم أجندتها السياسية والاقتصادية الحيوية في المنطقة ككل.

1.2. أزمة الولاءات الدونية للدولة ومعضلة الهويات القاتلة

إن رغبة الجماعات الاجتماعية التقليدية الدونية للدولة على غرار القبائل الليبية خاصة الشرقية منها دون الغربية من البلاد والتي عانت الاستبعاد والإقصاء خلال نظام معمر القذافي طيلة 42 سنة من الحُكم الفردي، في تعظيم المصلحة وتفضيل المتغير الإقصائي الاستبدادي للطرف الآخر، فضلا على التنمية غير متوازنة والمعاقة في ليبيا ، الى جانب التوزيع غير عادل للثروات و المكاسب المادية و المناصب السياسية و السيدية في ليبيا، كلها عوامل من شأنها أن تُولّد المزيد من المخرجات السلبية بما يُعمّق الأزمات، ويُثبت الهويات القاتلة الرافضة للآخر في عملية الانتقال الديموقراطي الذي أصبح مخاضه عسيرا على ليبيا في ظل طول الأزمة خاصة على مستوى الجانب الأمني.

فالديموقراطية هي التي يتولد عنها الوسائل السلمية والقانونية التي يمكن عن طريقها التعبير عن المشاكل الموجودة والسعي الى حلها ومعالجتها، وهي الطريقة السلمية والايجابية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع ككل، في اطار ممارسة المواطن لحقوقه، فهي الاطار السلمي البناء لحل الصراعات داخل المجتمع، وترتيب العلاقات فيه.[1] غير أن مسار تبني المنهج الديموقراطي وتغليب المصلحة العامة مازال خاضع للولاءات الضيقة (القبيلة)، كما أن الولاءات في ليبيا في الوقت الراهن مازالت لشيوخ القبائل الذين أصبحوا هم أصحاب القرار السيد في مهمة صناعة السلم أو هندسة الحروب، وهو ما عطل مشروع الانتقال السلطوي و إعادة الانتشار للسلطات الرسمية وغير الرسمية في ظل تعدد الولاءات وتشعب الانتماءات العرقية و القبلية في ليبيا، فقد تحولت من معطى القبيلة الى العصبية القبلية من خلال تشدد الفرد للقبيلة ككيان سياسي واجتماعي وهوياتي ضامن لحقوقه كافة ومُحرك للسلام و الحرب.

ويُمكن التمييز بين القبيلة tribalisme والنزعة القبليةtribalisation فالقبيلة تُمثل تجسيدًا لا وعيًا للقبيلة وسرعان ما تتحول الى نزعة تستهدف إعلاء الانتماء القبلي ومحاولة جعله هوية للمجتمع والهدف هو مأسسة اشتغال البناء القبلي في المجتمع، انطلاقا من سلسلة من الإجراءات التي تهدف الى تغليب الولاء للبنية القبلية وهويتها الثقافية والاجتماعية على الولاءات الأخرى ما جعلها تقوم بأدوار المجتمع المدني.[2] ويمكن للقبيلة أن تمارس وظائف المجتمع المدني من خلال عوامل كالنزعة الاستقلالية لدى القبائل والنسق القرابي وعلاقات التضامن

---

[1] محمد عابد الجابري، **الديموقراطية وحقوق الانسان**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 133

[2] فاطمة بقدي، **مآلات الصراع القبلي المفتوح وتأجيل انضاج المرحلة الانتقالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تندوف، العدد 02، سبتمبر 2017، ص12.

وثقافة القبيلة والنزعة الاستبدادية للدولة وتسلطها وعدم نضج المؤسسات الحديثة والولاء المحلي لدى القبيلة مقابل ضعف الولاء الوطني، ويظهر هذا الدور في ليبيا بالخصوص من خلال حماية أفراد القبيلة معينة ومنحهم الفرصة في عمليات التمثيل السياسي من خلال تكتل القبائل ضد الدولة.[1]

فطلق العنان للقبلية والعشائرية والطائفية يؤدي إلى ولادة "كريزمات" جديدة التي بدورها يفسح لها المجال داخل المجوعات الاجتماعية وبالتالي تتشكل الزعامات التقليدية التي تشتغل ولاءات وثغرات هذه البنى الاجتماعية لتحقيق أطماعها ومصالحها، وتحتفظ بزعامات موروثة، وتُصبح هذه البنى بؤر التصادم ومصدر زعزعة الوطنية وتوسع الهوة بين المواطن و الوطن.[2] وهو ما حدث بالضبط في ليبيا من خلال دحض الهوية الوطنية وإعلاء الهوية القبلية وبروز إشكالية تشعب الولاءات وأزمة الانتماءات، فعموما فان تشخيص مستويات حضور القبيلة بثقافتها ووعيها وفعلها في الواقع السياسي والعربي المعاصر وتتطلب بذل جهود أكبر ومتضافر، والقيام بدراسات معمقة لا يمكن أن تحصل بمعزل عن دراسة البنيات والاجتماعية مثل القبيلة والطائفة والاثنية والجهوية فهي ظواهر متداخلة متشابكة لا تزال تؤثر هنا وهنالك في توجيه الأحداث وفي طبيعة المؤسسات بدءا من العائلة وصولا إلى الدولة. لم يظهر ما يُشير إلى نجاح السلطات الانتقالية المؤقتة في انجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن بل هنالك مؤشرات على تدهور الوضع الأمني وتأخر بناء الجيش الوطني الموحد والمؤسسات الأمنية، فيما تواصل الفرق المسلحة عملياتها على الأرض، فجهود إعادة تنظيم الجيش الوطني وبنائه تصطدم بصعوبات كبيرة ولا تتعلق بالعنف والصراعات المسلحة، بل أيضا بغياب مفهوم مشترك للمصلحة الوطنية لدى القوى السياسية الليبية وعدد من التكتلات داخل المؤتمر الوطني – البرلمان– ما يجعل قرارات المؤتمر الوطني محاطة بالكثير من الارباك والاضطرابات وهو ما يقول بالتالي الى تعثر عملية الانتقال الديموقراطي في ليبيا بعد عقد كامل من الثورة.[3]

2.2. واقع الانقسام السياسي والعسكري وتهديدات العودة للنظام الفيدرالي

تعيش ليبيا بعد 10 سنوات من الثورة حالة الفوضى وغياب الوحدة الوطنية في ظل تواصل ميليشيات خليفة حفتر تحركاته في كافة الاتجاهات رغم الاتفاقيات البينية مع حكومة الوفاق الوطني السابقة وكذا حكومة الوحدة الوطنية الحالية في صورة من صور الانقسام الداخلي من الناحية الأمنية خاصة بوجود جيش نظام بطرابلس وكذا جيش فوضوي غير رسمي وغير معترف به دوليا والذي يقوده خليفة حفتر والمدعوم خليجيا، إضافة إلى الشقاقات والانقسامات السياسية بوجود حكومتين وبرلمانيين في الشرق والغرب إحداها بطرابلس والمعترف بها دوليا وأمميا وكذا حكومة موازية بمدينة طبرق شرقًا، فضلا عن الانقسام الاقليمي في ظل حيازة الجماعات المسلحة لربوع هامة

---

[1] قرطي العياشي، **الأنظمة العشائرية والأنظمة الملكية التعددية من منظور الدولة والمجتمع: اليمن والأردن أنموذجا**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، 2019، ص 1912، ص 1915

[2] أحمد بوسعيد، **واقع المجتمع المدني في ظل العصبية القبلية: تحديات ورهانات**، الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، ديسمبر 2018، ص118، ص125.

[3] مليكة بوضياف، **المرجع سابق الذكر**. ص 216

من التراب الليبي في الشرق والتي لا تسمح لقوات النظامية بالدخول لها، وهو ما يقود أن ليبيا تعيش أزمة مأسسة السلطات العامة في البلاد من كافة الجوانب، خاصة في ظل غياب القانون وآليات تطبيقه.

فأزمة التعايش و السلمي و الآمن في ليبيا بات غير مطروح على الأقل في المستقبل القريب بالنظر إلى تواصل التواجد الميداني للقوات الأجنبية على الراضية الليبية التي تغذي الفصائل و الميلشيات المسلحة بالنزعات الانفصالية تهديدا للاندماج الوطني والوحدة الوطنية الترابية، وهو ما يُعمق أكثر الأزمة الليبية، إلى جانب بروز مشكلة الثقة بين القبائل الليبية ما جعل ليبيا أمام مستقبل غامض وضبابي على الأقل في الأشهر القليلة السابقة لموعد الانتخابات الرئاسية ، فالانقسام الداخلي على مستوى الجوانب المذكورة بات يُشكل أهم تهديد للوحدة الوطنية الليبية خصوصا في ظل الامتلاءات والدعم الخارجي الإقليمي والدولي لخليفة حفتر، فسيناريو العودة إلى النظام الفيدرالي من خلال تقسيم ليبيا إلى ثلاث أقاليم شرق، غرب وجنوب تحظى بالحكم الذي بات مطروحا بقوة على الساحة الوطنية والوطنية خاصة من الأطراف التي تسعى لاستغلال الوضع بما يخدم هذا المخرج الذي لا خدم إطلاقا دول الجوار والمنطقة ككل ولا حتى ليبيا أصلاً. فمنذ سقوط نظام معمر القذافي ما يزال النقاش والجدال قائما حول شكل الدولة الجديدة ومضمون العلاقة بين السلطة المركزية في العاصمة والمناطق الجغرافية المختلفة، فقد مازالت الفيدرالية والجهوية تحديات قائمة لا يُمكن تجاوزها ليس فقط أثناء الانتقال الديموقراطي، بل حتى في مستقبل الدولة أيضًا.[1] فتبني الخيار الفيدرالي كآلية للحكم هو خطوة أولى نحو "بلقنة" ليبيا وتفتيتها وتحويلها إلى دويلات صغيرة.

3. مشروع العقد الاجتماعي ومَخرج رئاسيات ديسمبر 2021: السياق، البيئة والسيناريوهات

.1.3. التحول الديموقراطي ومُعطى العقد الاجتماعي ضمن رئاسيات ديسمبر 2021

إن العقد الاجتماعي هو محاولة إيجاد صياغة لكيفية ممارسة السلطة بالتوافق والتفاهم بين القوى الممثلة للشعب والسلطة من خلال الدساتير وقوانين وآليات تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فالديموقراطية المباشرة في شكلها الكلاسيكي هي تكريس فعلي لسيادة الشعب، بحيث يمكن لكل فرد أن يعبّر على إرادتها تعبيرا مباشر بالتصويت، فيكون بذلك تكريس الإرادة الشعبية العامة.[2] الانتخابات الرئاسية الليبية يوم 24 ديسمبر 2021 ستكون هي تعبيرا ميدانيًا عن الارادة العامة الشعبية لتجسيد الانتقال الديموقراطي، كما أنها وسيلة لإسناد السلطة، حيث يتم بواسطتها اختيار الأشخاص الذين سيُعهد لهم باتخاذ القرارات وهندسة السياسات، ووسيلة لتنظيم علاقات الفئات الاجتماعية المختلفة وحسم الصراعات والخلافات بطرق سلمية سلسة، فهي المعيار المحدّد

[1] فاطمة بقدي، **المرجع سابق الذكر**، ص12.

[2] نوال بركات، مصطفى فؤاد عبيد، **نظرية الأوزان الانتخابية: نحو تطوير نظريات العقد الاجتماعي الحديثة**،مجلة التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة بسكرة،، العدد 01، ص ص 276، 277

لشرعية أو عدم شرعية السلطة القائمة.[1] إن الانتخابات هي وسيلة وليست هدف في إطار الديموقراطية هذه الأخيرة التي هي أعمق وأكبر من مجرد إعطاء الحق في التصويت، ويؤكد روبرت دال بقوله: «الانتخابات ذروة الديموقراطية وليست بدايتها".[2] فالفعل الانتخابي في أية دولة هو قمة الديموقراطية ويتواجد في أعلى مكانة في هرم الممارسات الديموقراطية، فلا ينبغي على الليبيين الخروج مباشرة إلى أجواء الانتخابات دون المرور على الإجراءات التنظيمية والقانونية وحتى السلوكية من أجل ضبط أفعال ومخرجات الحكومة الحالية المؤقتة و البرلمان الحالي، فحسب المُفكر روبرت دال فالانتخابات هي الحلقة الأخيرة لعقد الديموقراطي وليست الحلقة الأولى، على اعتبار أن المجتمع البشري لن يحقق الديموقراطية الحقيقية ولن يُجسدها على أرض الواقع، إلا بعد اكتمال جُملة من الممارسات والأفعال السياسية قبل الوصول إلى الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها يوم 24 ديسمبر 2021 من خلال ضرورة نشر الوعي السياسي وبناء المؤسسات الديموقراطية فم في الجانب الأمن خاصة في الفترة الحالية بوجود جيشين اثنين شرقا وغربا أحدهما نظامي وآخر فوضوي في ليبيا وتوحيد الصفوف الأمنية وتفادي الشرخ والانقسام وإحلال الأمن والسلم الاجتماعيين، فضلا عن بناء السلوك الايجابي لدى المواطن الليبي وتهيئة الأرضية لها حتى تكون الانتخابات الرئاسية وسيلة لتجسيد الدولة الوطنية وتحقيق الانتقال الديموقراطي بطريقة سلسة وتدريجية.

إن تحقيق التحول الديموقراطي في ليبيا مهمة صعبا بالنظر إلى الظروف الأمنية والتعقيدات المجتمعية والتشعبات في الهوية القبلية وتأثير التدخلات الخارجية، إلا أنها ليس مستحيلة وذلك يكون من خلال دعم الحكومة المؤقتة الحالية لخيار الحياد الايجابي و العمل على تهيئة الأرضية المثلى لإنجاح الفعل الانتخابي، فضلا على توفر الإرادة السياسية النابعة وليس التابعة للفواعل الفوق وطنية، إلى تعزيز النظام التعددي الحزبي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كل القوى السياسية على قدر من المساواة وهو ما يقود إلى حكومة ديموقراطية واستقرار داخلي وكذلك عملها على دعم الحراك الشعبي المدني والذي يطالب ببناء جيش وطني قوي ومؤسسات أمنية وسياسية شرعية وإزالة مظاهر التسلح في الشوارع ودعم عملية المصالحة الوطنية التي يعيقها العامل الأمني وبناء الثقة بين الشعب الليبي بين مختلف القوى القبلية والإقليمية.[3]

2.3. الضمانات القانونية والآليات التنظيمية لإنجاح مسار الفعل الانتخابي في ليبيا

لقد شهدت الساحة السياسية الليبية 07/07/ 2012 إجراء أول انتخابات بعد رُبع قرن والتي تمخضت عن بروز عدة تشكيلات وأقطاب حزبية على اختلاف إيديولوجياتها وتوجهاتها الفكرية وبرامجها السياسية، ويبقى

---

[1] عزوز غربي، **الانتخابات ورهان التغير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16 ،جانفي 2020، ص 38

[2] عبد القادر ندان، **قانون الانتخابات الكويتي: قراءة نقدية في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديموقراطية**،المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: العدد 31، سبتمبر 2011، ص52

[3] مليكة بوضياف، **المرجع سابق الذكر**، ص 219

التحدي الأساسي للقيادة السياسية في ليبيا هو ديمومة واستمرارية الفعل السياسي الانتخابي الدال على التوجه الديموقراطي السلس كما ينبغي على الحكومة السياسية المؤقتة التركيز بشكل وثيق على بناء فضاء وطني مشترك بين المواطنين وجسر من الثقة مع السلطات قبل الانغماس في حمى الانتخابات.[1]

1.2.3. ضرورة خروج كافة القوى الخارجية المتواجدة بليبيا:

لقد شكّل التدخل الدولي في ليبيا أمرا حاسما في توجيه الصراع، حيث ساعدت الضربات الجوية لحلف الشمال الأطلسي على هدم البنية التحتية في ليبيا لنظام معمر القذافي، ما عجل بسقوطه بعد حرب أهلية كلفت أزيد من 30 ألف قتيل[2]، إنّ من نتائج التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا أنه زاد من الإرباك والفشل، فبدل من أن يكون نموذجا للتحول السياسي، فقد أصبحت ليبيا خليطًا سامًا يجمع ضعفًا هيكليًا موروثًا، وسلسلة من القراراتِ التي جعلت من ليبيا على حافة العنف وغياب القانون والتدهور السلطوي والسياسي.[3] فالعال الخارجي هو المسؤول الأول على حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا في الوقت الراهن ، فانجاح الانتخابات يمر على منح الكلمة الأولى و الفيصل للشعب الليبي وتكريس الارادة الشعبية و السيادة الوطنية من خلال انهاء التواجد الخارجي على الأراضي الليبية بضمان خروج كافة القوى العسكرية الخارجية التابعة للدول الاقليمية والدولية من أجل ضمان السيادة الوطنية في ليبيا.

2.2.3. الرقابة الدولية على الانتخابات الليبية ديسمبر 2021:

الرقابة الدولية على الانتخابات من خلال اطلاع المجتمع الدولي على خطوات سير عملية الانتخابات من أجل وضع وحدات المجتمع الدولي في الصورة من خلال معرفة مدى مطابقة الإجراءات الانتخابية مع المعايير الدولية الانتخابية ومدى تعبيرها على إرادة الشعوب ومبادئ الديموقراطية، وتُلاحظ مدى حرص والنظام الدولة وأجهزتها الإدارية والسياسية بالحياد والشفافية في إجراء الفعل الانتخابي. كما أن الحرص على مراقبة وملاحظة ومتابعة سير الانتخابات لا يتعد رفع التقارير بكل نزاهة وموضوعية، وهذا لا ينس بمبدأ السيادة الوطنية على اعتبار أنه ليس تدخلا من الدول، بل تقارير لمنظمات دولية غير حكومية تابعة للمجتمع المدني الدولي.[4] إن الرقابة الدولية للانتخابات تصب في مصلحة الشعوب والدول التي تشهد الانتخابات وفي مصلحة المجتمع الدولي، فهي تركز على سير العملية الانتخابية من حيث الإجراءات والخطوات والمبادئ الديموقراطية، وليس على نتائج

---

[1] كربوسة عمراني، **المرجع سابق الذكر**، ص 178.

[2] إسحاق كافومبا وآخرون، تقرير المؤتمر: **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**، جنوب إفريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011، ص 12.

[3] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012، ص 66

[4] العربي وهيبة، **ضمانات الرقابة الدولية على الانتخابات**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ص ص ، 70، 71 .

الانتخابات، ويُحضر عليها قبول أموال، فضلاً على وجوب أن تحظى بقبول واسع من الشعب المحتضن للانتخابات.[1]

إن اللجان والهيئات الرقابية الدولية المكونة من مبعوثين أمميين وخبراء في القانون الدستوري وسياسيين سابقين مهمتهم الأولى رصد ومتابعة القائمين على سير العملية الانتخابية وعدم التحيز والتحلي بالموضوعية والحياد من خلال تفادي التأثير الإيجابي أو السلبي على الفعل الانتخابي وضمان رفع التقارير الكتابية للجهات الدولية الوصية خاصة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان. كما أن تواجد الملاحظين والمراقبين الدوليين في ليبيا لا يعدو أن يكون الا فعل رقابي دون المساس بالسيادة الوطنية، حيث يمنع منعًا باتًا على المراقبين الدوليين التأثير على الناخبين أو محاولة المساس بالثوابت الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الشفافية النزاهة الملاحظين الدوليين. التدويل القانوني للانتخابات الوطنية، كما أنهم في مهمة عملية ميدانية مؤقتة لن تزيد على أيام من الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، كما أنهم غير معنيين بنتائج الانتخابات وانما فقط بسير العملية الانتخابية فقط، وهو ما يؤثر لأنه ليس هنالك لا مساس بالشرعية ولا بالسيادة الوطنية لليبيا.

3.2.3. الوعي السياسي للقبائل الليبية ورهان المسؤولية التاريخية والاجتماعية:

وينبغي على القبائل الليبية في الاتجاهات الأربعة للبلاد تعزيز الاتصال السياسي والرقي بمستوى الخطاب الجمعي الهادف لتعزيز المرجعية الدينية والهوية الوطنية بما يضمن الوحدة الوطنية بغض النظر عن نتائج الانتخابات الرئاسية، كما أن الأوضاع الحالية تُشكل حجر عثر، غير أن القبائل الليبية ينبغي أن تكون رقم مهم في معادلة الرفع من قدرات الوعي السياسي من خلال تهيئة الأرضية الديموقراطية لضمان مستوى إيجابي من الثقافة السياسية لدى المواطن الليبي من خلال إعلاء مستوى الانتخابات ومضاعفة الحس الوطني ودحض العصبية القبلية التي نخرت جسد ليبيا وأدت الى الفراغ السياسي والأزمة المؤسساتية والفوضى الأمنية، فينبغي على القبائل الليبية وشيوخها وضع قطيعة نهائية مع الممارسات السابقةوأن تتحمل مسؤوليتها التاريخية والاجتماعية من أجل إنجاح الفعل السياسي الانتخابي وضمان الانتقال الديموقراطي السلس للسلطة بعد عقد من الفوضى على جميع المستويات، فالخطاب الوطني الجامع ينبغي أن يطغى خلال الحملات الانتخابية ويوم الاقتراع وما يليه وخاصة بعد اعلان النتائج الرسمية والنهائية للانتخابات الرئاسية المزعم اجراؤها يوم 24 ديسمبر 2021، فرغم أن الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني في ليبيا مازالت فتية وتفتقد الى مستوى عال من العمل الميداني والاتصال السياسي وكذا مدى تحليها بالمبادئ الديموقراطية، الا أن الرهان على القبائلالليبية يبقى الفيصل منن أجل المرور بليبيا الى بر الأمان من بوابة الانتخابات الرئاسية. فلا يمكن الحديث عن نجاح وفشل الانتخابات الرئاسية بمعزل عن متغير القبيلة الليبية.

---

[1] صانف عبد الاله شكري، **الرقابة الدولية على الانتخابات: مصداقيتها وتداعياتها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، العدد 02، جوان 2015، ص221.

فسيناريو تعثر المسار الانتخابي في ليبيا قبل 24 ديسمبر 2021 أو ما بعد من خلال الرفض الشعبي للنتائج الرسمية والنهائية للرئاسيات من شأنه أن يُعمق الشرخ المجتمعي والانقسام الإقليمي الجغرافي ويزيد من الهوة بين الحاكم والمحكوم ويُدخل ليبيا في عشرية أخرى على الأقل من الفوضى الأمنية خاصة في ظل الانتشار الكبير للأسلحة لدى الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة التي تترقب الفرصة. فالانتخابات الرئاسية بقدر أهميتها بقدر خطورتها على واقع ومستقبل ليبيا اقتصاديا سياسيا، مؤسساتيا وأمنيا خاصة في ظل الظروف الأمنية والسياسية الراهنة، كما أنها أول انتخابات رئاسية في تاريخ ليبيا المستقلة.

4.2.3. دراسة جغرافيا الانتخابات والمضامين الاجتماعية والمعلوماتية

تُعد جغرافيا الانتخابات أحد فروع الجغرافيا السياسية، فهي الطريقة المفسرة للتباين في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين، ودراسة وتحليل تغييرات السلوك التصويتي للناخب من مكان لآخر ومن دائرة لآخرة ومعرفة أسباب التغيير، ويعرفها محمد محمود الديب في كتابه "الجغرافيا السياسية: من منظر معاصر" على أن الجغرافيا الانتخابية هي العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على مستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول إلى الحكم".[1] كما أنّ بناء الديموقراطية لا ينبغي النظر إليه من منظر أحادي الجانب، وإنما ينبغي مراعاة واحترام التكوين السياسي والاجتماعي في ليبيا فالمضامين الاجتماعية شرط أساسي من أجل بناء الدولة الديموقراطية في ليبيا.[2] تعتمد أغلب مؤسسات الإدارة الانتخابية على التكنولوجيا الحديثة لتحسين العملية الانتخابية وتتراوح وسائل التكنولوجيا من استخدام الأدوات المكتبية البسيطة، كبرامج معالجة النصوص وجداول البيانات، إلى معالجة البيانات الأكثر تعقيدا كأنظمة إدارة قواعد البيانات و المسلح الضوئي و أنظمة المعلومات الجغرافية)gis) (لإعادة توزيع الدوائر الانتخابية والتخطيط اللوجيستيكي) ، يحدث هذا في الوقت الذي قطعت دول أشواكا متقدمة في جال التصويت الالكتروني e-voting[3] وهذا ما ينبغي على ليبيا الاستعانة به من أجل ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات الرئاسية يوم 24 ديسمبر 2021 ، على اعتبار أن سرعة وفعالية المعلومات خاصة بمراكز التصويت و عدد المصوتين وكذا عدد المراكز ومكاتب التصويت كلها مؤشرات من شأنها تسهيل وتسريع الفعل الانتخابي بالاتجاه الايجابي من أجل تجميع البيانات في نهاية الانتخابات الرئاسية وتفادي التماطل الذي من شأنها أن يزيد من أزمة الثقة وعامل الشك لدى الليبيين.

---

[1] يوسف أزروال، **جغرافيا الانتخابات: مقاربة مفاهيمية**، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي بتسمسيلت، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص456 .

[2] زايد عبيدة الله مصباح، **إشكاليات بناء الدولة الديموقراطية في ليبيا: القيم والخيارات**، المستقبل العربي ، السنة الخامسة و الثلاثون، العدد 403، سبتمبر 2012، ص67.

[3] عبد الكريم كاظم عجيل، **توظيف التكنولوجيا في ادارة العملية الانتخابية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، أفريل 2019، ص185.

5.2.3. إحترام التعدّد الحزبي والسياسي وضمان فعالية النظام الانتخابي

إنّ وجود انتخابات دورية، حرة ونزيهة يُعتبر أمرًا جوهريًا لتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة بعيدا عن أساليب الفوضى والإكراه المادي والعنف والعنف المضاد، فخيار الانتخابات الدورية يعتبر إحدى سمات النظام السياسي الديموقراطي، فضلاً عن وجود تعدّد حزبي وسياسي حقيقي تمثيليّ إلى جانب قوة إعلامي ورأي عام يعمل على حماية أصواته. إن تحقيق فعالية للنظام الانتخابي تستوجب تسهيل عملية الاقتراع من خلال توضيح ورقة الاقتراع، وتسهيل الوصول إلى مراكز الانتخاب والملاحظ أنه ترتفع نسبة المشاركة في الانتخابات عندما تتمخض عن نتائج ذات تأثير فعلي في إدارة الحكم. اعتماد المعايير الدولية من خلال تصميم النظم الانتخابية المعاصر ويتم ذلك من خلال العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالقضايا السياسية، وهنالك توافق على مبادئ انتخابات حرة نزيهة ودورية والتي تضمن حق الاقتراع السري العام والمباشر دون استثناءات.[1] فتعدد أشكال وأنواع المكاتب ومراكز التصويت في الواقع، هي آليات لتسيير استعمال حق الناخبين في التصويت، ووسائل مادية وتنظيمية تهدف إلى تعزيز مستوى المشاركة السياسية للمواطنين في تسيير شؤون بلادهم عن طريق الانتخابات، وإزالة أكبر قدر ممكن من العوائق التي تحول دون التحاقهم بمراكز التصويت، غير أن هذه الآليات تبقى بحاجة ماسة إلى فرق بشرية تتمتع بالكفاءة المعرفية والخبرة الميدانية العملية والحياد تجاه كل الأحزاب السياسية والمرشحين، وهذا ما تقتضيه معايير النزاهة والشفافية للانتخابات الحرة.[2] ومن أجل التعبئة الشعبية وبسط الثقافة السياسية والاستقطاب للرأي العام بصورة مباشرة من خلال الاحتكاك الميداني لكيانات الحزبية الوطنية والمعارضة ينبغي عليها تدريب الأعضاء والكوادر على تقنيات وأساليب فن إقناع الناخبين خلال التعامل مع الجمهور الواسع من أجل استقطاب وتعبئة أعضاء جدد داخل الحزب من خلال شرح أهدافه وبرامجه وخطه السياسي من خلال الندوات والأيام الدراسية والإعلامية والنشاطات والبرامج الأسبوعية أو الشهرية.[3]

4. الخاتمة

تبقى الانتخابات الرئاسية الليبية المقررة يوم 24 ديسمبر 2021 محطة سياسية ودستورية مهمة وخطيرة في الوقت ذاته من أجل تجسيد الانتقال الديموقراطي بعد عقد من الفراغ المؤسساتي، إلى جانب مأسسة السلطة العليا في البلاد، على أن تليها انتخابات تشريعية ومحلية لاستكمال عقد المجالس الشعبية المنتخبة تكريسا للامركزية الادارية كهدف بصناعة الديموقراطية التشاركية، فضلا عن توحيد صفوف الجيش الوطني الليبي، وكل هذا لن يتأت إلا بتوّحد الليبين بتغليب الحوار الليبي- الليبي بمعزل عن المتغيرات الخارجية وتوفر الضمانات القانونية والتنظيمية

---

[1] محمد لبوخ، **مدخل الهندسة الدستورية في عملية مأسسة السلطة في ليبيا**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد 1، جوان 2021، ص ص 320،321.

[2] قنينة سالم، نسيغة فيصل، **دور مؤطري مراكز ومكاتب التصويت في نزاهة الانتخابات**، مجلة المفكر، العدد 03، ديسمبر2020، ص 113

[3] مليكة هارون، محمد عليان، **دور العلاقات العامة في تعزيز ثقافة الانتخابات**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2020، ص 560.

وكذا الجغرافيا الانتخابية والتعددية الحزبية والإرادة السياسية وترك الشقاقات والانقاسات الداخلية جانبا، زيادة على ذلك حتمية اعلاء المسؤولية التاريخية والاجتماعية للقبائل الليبية من أجل تكريس الولاء الوطني وضمان التعايش الآمن بدلاً من النزعات الجهوية والنعرات العصبية التي من شأنها أن تؤزم المرحلة أكثر حتى بعد الانتخابات الرئاسية.

فالانتخابات الرئاسية صحيح أنها خطوة ديموقراطية هامة في مسار اصلاح ليبيا مؤسساتيا، غير أنها تبقى حلقة من مجموع الحلقات الدستورية والأمنية والسياسية المترابطة التي تعقبها، فلا جدوى من من اختيار رئيس للبلاد ديسمبر 2021، مقابل استمرار الهشاشة السياسية و الانهيار الاقتصادي والخطابات الراديكارية العنصرية والصراعات القبلية وكذا الانقسام الأمني.

5. قائمة المراجع:

1. أزروال يوسف، **جغرافيا الانتخابات: مقاربة مفاهيمية**، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي بتسمسيلت، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، العدد الرابع، ديسمبر 2017.
2. بوسعيد أحمد، **واقع المجتمع المدني في ظل العصبية القبلية: تحديات ورهانات**، الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، ديسمبر 2018.
3. بوضياف مليكة، **إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشائرية والقبلية والدولة المدنية: الانتقال الى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي**، مجلة أكاديميك، العدد الخامس، جوان 2016.
4. بقدي فاطمة، **مآلات الصراع القبلي المفتوح وتأجيل إنضاج المرحلة الانتقالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تندوف، العدد 02، سبتمبر 2017.
5. بركات نوال، مصطفى فؤاد عبيد، **نظرية الأوزان الانتخابية: نحو تطوير نظريات العقد الاجتماعي الحديثة**، مجلة التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة بسكرة،، العدد 01.
6. الجابري محمد عابد، **الديموقراطية وحقوق الانسان**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
7. زاوشي صورية، **الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
8. زايد عبيدة الله مصباح، **إشكاليات بناء الدولة الديموقراطية في ليبيا: القيم والخيارات**، المستقبل العربي، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 403، سبتمبر 2012.
9. كافومبا إسحاق وآخرون، تقرير المؤتمر: **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**. جنوب إفريقيا: معهد الدراسات الأمنية، 2011.
10. كربوسة عمراني، **الدولة الليبية الريعية في ظل المرحلة الانتقالية "دراسة في الفرص السياسية والمشاهد المستقبلية**،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 02، 2019.
11. لبوخ محمد، **مدخل الهندسة الدستورية في عملية مأسسة السلطة في ليبيا**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد 1، جوان 2021.

12.مهنا محمد ناصر، **نظرية النظم السياسية**، المكتب الجامعي الحديث.

13. محمد عبد الحفيظ الشيخ، **ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق**، مجلة دراسات الشرق الأوسطية، السنة 19، العدد 71، ربيع 2015.

14.مليكة هارون، محمد عليان، **دور العلاقات العامة في تعزيز ثقافة الانتخابات**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد الخامس، العدد 01 ،جانفي 2020.

15.ندان عبد القادر، **قانون الانتخابات الكويتي: قراءة نقدية في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديموقراطية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: العدد 31، سبتمبر 2011.

16.عبد الكريم كاظم عجيل، **توظيف التكنولوجيا في ادارة العملية الانتخابية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، أفريل 2019.

17. عبد السلام محمد إبراهيم مخلوف، **مخاطر الصراع الليبي وتداعياته على الأمن القومي الخارجي: دراسة استقصائية تحليلية**، أدرار: المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02 ديسمبر 2020.

18. عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012.

19. العربي وهيبة، **ضمانات الرقابة الدولية على الانتخابات**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.

20.صانف عبد الاله شكري، **الرقابة الدولية على الانتخابات: مصداقيتها وتداعياتها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، العدد 02، جوان 2015.

21.قنينة سالم، نسيغة فيصل، **دور مؤطري مراكز ومكاتب التصويت في نزاهة الانتخابات**، مجلة المفكر، العدد 03، ديسمبر2020.

22. قرطي العياشي، **الأنظمة العشائرية والأنظمة الملكية التعددية من منظور الدولة والمجتمع: اليمن والأردن أنموذجا**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، 2019.

23.غربي عزوز، **الانتخابات ورهان التغير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16،جانفي 2020.

24.ضيف الأزهر، زيدان جميلة، **نقد نظرية الصراع وإسقاطها**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 20، ديسمبر 2016.